في اجتماع للمجلس الأعلى للسياحة برئاسة د. مجور :

مناقشة المبادرة الخاصة بمنظمة السياحة العالمية للتنمية المستدامة إقرار اعتماد مبادرة دعم وتمويل (11) مشروعاً سياحياً

صنعاء / سبأ :

ناقش المجلس الأعلى للسياحة في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور مذكرة وزير السياحة بشأن المبادرة الخاصة بمنظمة السياحة العالمية للتنمية المستدامة لتطوير المنتج السياحي في اليمن.

وتنص المبادرة على تنفيذ 11 مشروعا تشمل التنظيم الإداري لمقاصد السياحة ورفع مستوى الوعي السياحي وتطوير المهارات السياحية وإدارة قنوات التوريدات والخدمات وتحسين جودة ومبيعات المصنوعات الحرفية التقليدية واليدوية ودور الضيافة المحلية وتطوير مفهوم الاسم التجاري ومبادرة المنح التطوعية والاستفادة من المدن التراثية ، نموذج تطوير ومساعدة السلطات المحلية إلى جانب التنمية المستدامة والتخفيف من الفقر لكل من محافظات المحويت وإب وريمة وأخيرا مشروع السياحة البيئية في محمية برع الطبيعية.

د. مجور يترأس أجتماع المجلس الأعلى للسياحة أمس

تسليم الموقع المحدد للشركة المنفذة لمشروع كنوز إب السياحي واستعادة الأرض إذا لم ينفذ المشروع خلال عامين

وتهدف هذه المشاريع إلى إبراز وتطوير كافة انماط المنتج السياحي في مختلف مواقع الجذب السياحي وذلك لإيجاد رؤية للسياحة المستدامة من شأنها المساهمة في الاستفادة المباشرة للمجتمعات المحلية من السياحة بما يؤدي إلى زيادة إنفاق الزوار علاوة على تعزيز الخدمات المحلية مع التركيز في نفس الوقت على تطوير المؤسسات الصغيرة التي تجعل للسكان المحليين مصلحة مباشرة من قطاع السياحة .

وأقر المجلس اعتماد مبادرة دعم وتمويل تلك المشاريع بالشراكة مع منظمة السياحة العالمية لما تمثله من أهمية في التنمية السياحية ورفع مستوى الوعي بأهمية السياحة كأحد أهم القطاعات في التخفيف من الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية التراث الطبيعي والتاريخي وتعزيز آليات التمويل للموارد السياحية المباشرة في المحافظة على هذا التراث .

وأقر المجلس التقرير الخاص بنتائج مسح الإنفاق السياحي الأول 2008 - 2009م الذي هدف التوصل إلى تحديد متوسط إنفاق السياحة الوافدة والمغادرة وكذلك الحصول على بيانات ومعلومات مؤكدة وموثوقة تمكن من قياس الاستهلاك السياحي وأثره الاقتصادي إلى جانب رفع القدرة على قياس وتحليل المؤشرات الاقتصادية لصناعة السياحة وقياس مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الأهداف.

ومن أهم المؤشرات التي تم الحصول عليها من خلال المسح تحديد أغراض الزيارة ومدة الإقامة ونوع الإيواء المستخدم،واسطة النقل الدولي، مصدر تمويل الرحلة أهم عوامل الجذب التي نالت إعجاب الزوار من السياح إلى غير ذلك من المؤشرات منها ما يتعلق بتحديد متوسط الإنفاق السياحي للسياحة الوافدة .

حيث بلغ معدل إنفاق السائح باليوم الواحد عموما 145 دولار بمتوسط 8 ليال للأجانب و 44 دولارا و 25 ليلة سياحية للوافدين اليمنيين .

وأشاد المجلس بالجهد المبذول من قبل وزارة السياحة والجهات المعنية وذات العلاقة بعملية المسح والوصول إلى تحديد تلك المؤشرات بشكل دقيق من واقع البيانات التي أدلى بها كل من عينة الوافدين والمغادرين والتي يتم تطبيقها ابتداءا من العام الحالي لتحديد المؤشرات السنوية بالارتكاز على عدد الوافدين إلى الجمهورية والمغادرين منها.

واطلع المجلس على مذكرة وزير السياحة بشأن مشروع كنوز إب الاستثماري السياحي .

ويشتمل المشروع على فندق وشقق فندقية، هوتيلات، ناد رياضي وترفيهي، شاليهات، ثلاث مناطق تجارية مدينة للألعاب المائية، حديقة حيوان مفتوحة، صالة تزلج وغيرها من المرافق الخدمية التابعة للمشروع .

ووفقا للمذكرة فإنه من المتوقع أن يوفر المشروع ألفي فرصة عمل مباشرة و 4 آلاف فرصة عمل غير مباشرة أثناء فترة التنفيذ وما بين 500 - 1000 فرصة عمل مباشرة و 250 فرصة عمل غير مباشرة عند التشغيل.

وتصل الكلفة التقديرية للمشروع إلى 100 مليون دولار وسيعمل المشروع على توفير مرافق ووسائل خدمية سياحية من شأنها توسيع قاعدة العرض المتاح وبالتالي الإسهام في إنعاش وتطور حركة السياحة الداخلية والخارجية في منطقة المشروع بصفة خاصة والجمهورية بصفة عامة .

وأكد المجلس دعمه لهذا المشروع ووجه بتسليم الموقع المحدد للمشروع للشركة الاستثمارية للبدء بالتنفيذ مع التشديد على تحديد فترة أقصاها عامان ما لم يتم استعادة الأرض من المستثمر .

واطلع المجلس على تقرير وزير السياحة حول الخرائط السياحية التفصيلية لأمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية التي تم انجازها من قبل وزارة السياحة ومجلس الترويج السياحي والهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني .

وصادق المجلس على هذه الخرائط ووجه مجلس الترويج بطباعتها وسرعة توزيعها لتحقيق الاستفادة المنشودة منها.

وناقش المجلس طلب وزير السياحة بشأن تسهيل عملية حصول المجموعات السياحية الراغبة في زيارة اليمن على تأشيرات الدخول وذلك في ضوء المذكرات المرفوعة للوزارة من قبل الشركات السياحية المحلية والأوروبية بهذا الشأن .

وكلف المجلس بهذا الخصوص وزارات الخارجية والداخلية والسياحة بدراسة الموضوع بصورة متكاملة وتحديد الآلية والإجراءات الواضحة التى تكفل تبسيط وتسهيل عملية الحصول على تأشيرة الدخول لمختلف الأفواج السياحية بما في ذلك السفن السياحية التي ترسو في الموانئ اليمنية .

واطلع المجلس على تقرير وزارة السياحة عن مهرجان صيف صنعاء السياحي الخامس الذي أقيم خلال الفترة 1 - 31 يوليو 2010م .

واستعرض التقرير مجمل الفعاليات السياحية والفنية والترويجية والمشاركات الخارجية المتميزة وغير المسبوقة في المهرجان، فضلا عن الجوانب التوعوية المرتبطة بإحياء التراث الثقافي والحفاظ عليه إلى جانب الدور الحيوي الذي لعبه المهرجان في خدمة السياحة الداخلية .

وأشاد المجلس الأعلى بالتطور الملحوظ الذي شهدته عملية التحضير والإعداد والتنفيذ لمجمل الفعاليات المخطط لها في أطار المهرجان وما تركته من أثر طيب .

وأقر المجلس توفير مقر دائم لاحتضان الفعاليات الفنية المختلفة للمهرجان بما يعزز من نجاح المهرجانات القادمة والإعداد المتميز لهذه التظاهرة السنوية السياحية والترويجية والتسويقية .

بهدف رفد (60) خطيباً بمواضيع تتعلق بترشيد الخطاب الديني

الهيئة الوطنية للتوعية تدشن برنامجاً تدريبياً لخطباء المساجد

طارق محمد عبدالله صالح يلقي كلمة

جانب من الحضور

صنعاء / سبأ :

دشنت الهيئة الوطنية للتوعية بالتعاون مع الهيئة العليا لجامع الصالح أمس الدورة الأولى لخطباء المساجد تحت شعار «نحو خطيب جامع».

وفي حفل التدشين الذي حضره وزير الإعلام حسن اللوزي ووزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي ووزير الثقافة الدكتور محمد أبوبكر المفلحي ووزير الاتصالات المهندس كمال الجبري أكد وزير الأوقاف والإرشاد حمود الهتار أهمية دور المسجد في توجيه الأمة الإسلامية على مر التاريخ .. مشيراً إلى الصفات الواجب توافرها في الخطيب باعتباره قدوة للمجتمع .

وشدد على ضرورة أن يستشعر الخطيب مسؤوليته في توجيه المجتمع إلى ما يجمع كلمته ويوحد صفه بعيدا عن التعصب والغلو والتطرف بمختلف أشكاله..مبيناً أن الدورة تأتي في أطار خطة تضم أربع دورات أعدتها الهيئة الوطنية للتوعية لمجموعة من خطباء المساجد في مختلف المحافظات.

وأشاد الوزير الهتار بجهود الهيئة الوطنية للتوعية في تعزيز قيم المحبة والتسامح والإخاء ونبذ قيم الكراهية والتعصب في أوساط المجتمع سيما خطباء المساجد ، داعياً المشاركين في الدورة إلى الاستفادة من الدورة وتطبيقها على الواقع العملي.

من جانبه أكد رئيس الهيئة الوطنية للتوعية نائب رئيس الهيئة العليا لجامع الصالح طارق محمد عبدالله صالح أهمية دور الخطيب في تعزيز قيم المحبة والسلام وترسيخ الأمن والاستقرار ونبذ العنف والدعوة إلى الوسطية والاعتدال .

وقال « إن ديننا الإسلامي ينعدم فيه انعداماً كليا ما يسمى بالإرهاب والتطرف والغلو وإلحاق الضرر بالآخرين والتدمير والإفساد والتخريب وإشعال الفتنة كما أن شعور التآلف والتعارف والتعاطف والتكاتف يجب أن يكون سائداً بين الناس إعمالاً لأوامر الله عز وجل ومنهاجه وشريعته».

وأشار رئيس الهيئة إلى حاجة الجميع إلى البصيرة والوعي ، مستدركاً « لن يتأتى لنا ذلك إلا بالعودة الصحيحة لكتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله علية وسلم وكلنا محتاجون إلى الرفق لان الرفق والتأني وسلامة التفكير تتيح لنا مجالاً واسعاً لمعرفة حقيقة ما يجري حتى نحسن التعامل مع الوقائع والأحداث» .

فيما أوضح مشرف الدورة الدكتور محمد نجاد أن الدورة تهدف إلى رفد 60 خطيباً من محافظات « الأمانة وعدن وأبين و حضرموت وصعدة و شبوة ومأرب والجوف» بمهارات ومعارف حول عدد من المواضيع الدينية الهادفة إلى ترشيد الخطاب الديني وصولا إلى خطاب معتدل بعيدا عن التطرف والتعصب والغلو بما من شأنه تجسيد قيم ومبادئ الإسلام السمحة.

وأشار إلى أن هذه الدورة التي تستمر أسبوعاً تأتي في أطار برامج الهيئة لتعزيز قيم الاعتدال والوسطية في أوساط المجتمع من خلال تدريب وتأهيل الخطباء والمرشدين وتفعيل دورهم في المجتمع..مستعرضاً برنامج الدورة وما تتضمنه من أنشطة وبرامج .

مناقشة خطة العمل التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

صنعاء / سبأ:

ناقش مجلس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في اجتماعه أمس برئاسة المهندس احمد محمد الأنسي رئيس الهيئة خطة العمل التنفيذية للإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

واستعرض المجلس مكونات الإستراتيجية وأهدافها الرئيسية والفرعية والبرامج والإجراءات التنفيذية والجهات الأساسية المنفذة والمساعدة.

وأقر المجلس عددا من الآليات والتدابير للبدء بتنفيذ مكونات الإستراتيجية للفترة 2010 / 2012م بالتعاون مع الجهات الأساسية والمساعدة في التنفيذ وفي مقدمتها مكتب رئاسة الجمهورية ومجلسا النواب والشورى والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ووزارات العدل والشؤون القانونية والإعلام والخدمة المدنية و التخطيط والتعاون الدولي والهيئة العليا للرقابة على المناقصات واللجنة العليا للمناقصات والمزايدات.

وناقش مجلس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد سبل تنفيذ عدد من أهداف الإستراتيجية خلال هذه الفترة أبرزها إزالة التداخل والتعارض بين مهام أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد وحصر مواد بعض القوانين التي تعيق جهود مكافحة الفساد واستكمال الإطار التشريعي الداعم للشفافية ومكافحة الفساد وتطوير البنى التنظيمية وتبسيط الإجراءات المالية والإدارية وترسيخ أخلاقيات وقيم ممارسة الوظيفة العامة.

وتشمل تلك الأهداف تعزيز الشفافية في التعيينات الوظيفية وفقا لمبدأ تكافؤ الفرص والتنافس والجدارة وإشراك المجتمع المدني في عملية الرقابة على الإجراءات المالية واستحداث آليات الإبلاغ عن ممارسات الفساد في الجهاز الإداري والوحدات المالية والاقتصادية ووضع خطوط واضحة بين وحدات تلقي الشكاوى والبلاغات في الجهات الحكومية ووحدة الإبلاغ عن الشكاوى في هيئة مكافحة الفساد ووضع آليات لتبادل المعلومات ذات الصلة بالفحص والتدقيق بين الهيئة وبين بقية أطراف منظومة النزاهة، وتصميم برامج التوعية المجتمعية بمكافحة الفساد.

يذكر أن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد أطلقت اواخر يوليو الماضي خلال المؤتمر الإقليمي للشبكة العربية للنزاهة الذي استضافته العاصمة صنعاء.

طالبت البرلمان إعادة النظر في التشريعات المتعلقة بالعنف الأسري

منظمة (سياج) تطالب بسرعة القبض على أب وزوجته متهمين بقتل طفل

جانب من ضحايا العنف الأسري

صنعاء – ريدان محمد عبدالله:

تطالب منظمة (سياج) لحماية الطفولة كلاً من الدكتور عبدالله العلفي النائب العام واللواء الركن مطهر رشاد المصري وزير الداخلية بالتوجيه بسرعة إلقاء القبض على أب وزوجته متهمين بقتل طفل وإصابة شقيقه الأصغر بعد عملية تعذيب وحشية.

وقالت المنظمة في رسالة وجهتها إلى النائب العام ووزير الداخلية إن وحدة الرصد والمساندة القانونية والدعم النفسي لديها تلقت رسالة استغاثة من أسرة الطفلين عبدالله ومحمد علي يحيى خليل تفيد بأن الطفل عبدالله (12 عاماً) قتل تحت التعذيب الوحشي من قبل والده وبمساعدة زوجته في حين فر شقيقه الأصغر محمد 10 سنوات.

وأدانت منظمة سياج ما أسمتها بالجرائم البشعة مطالبة بسرعة تقديم المتهمين (الأب وزوجته) إلى الجهات المعنية للتحقيق معهما وإحالتهما إلى القضاء والمطالبة بأشد العقوبات بحقهما في حال ثبت ارتكابهما التهم المشار إليها.

وطالبت المنظمة البرلمان والحكومة اليمنية بإعادة النظر في التشريعات الوطنية المتعلقة بالعنف الأسري وعنف الوالدين أو أحدهما والتي غالباً ما تكون العقوبات فيها مخففة ولا تحقق مبدأ الردع والزجر في حين أن غالبية الجرائم الممارسة ضد الأطفال هي من داخل محيط الطفل وممن يفترض بهم رعاية وحماية هؤلاء الأطفال، معتبرة أن استسهال ممارسة الجرائم ضد الأطفال يعود في الأساس إلى عدم وجود عقوبات رادعة زاجرة بحق مرتكبيها وخصوصاً الوالدين.

ويوضح بلاغ أقارب الضحيتين (عبدالله ومحمد خليل) أن والدهما المتهم بالجريمة بمساعدة زوجته كانا يمارسان التعذيب الشديد بحق الضحيتين وذلك بربطهما بالحبال وكي جسديهما بالنار وضربهما ضرباً مبرحاً بداخل منزل والدهما وزوجته في قرية مدام بمديرية همدان محافظة صنعاء فالضحيتان يعيشان مع والدهما وزوجته الثانية كون أمهما مطلقة منذ ست سنوات.

وفي المرة الأخيرة بتاريخ 19 أغسطس 2010م قام المتهمان بتعذيب وخنق الطفل عبدالله حتى الموت في حين تمكن شقيقه من الفرار والنجاة.

وبحسب مصادر المنظمة فإن المتهم الرئيسي بالجريمة سلم نفسه إلى الأمن بمديرية ضروان محافظة صنعاء في حين لا تزال زوجته(المتهم الثاني) طليقة.

د. الحاج: مجلس الأمناء يبحث عن مصادر تمويل لتجهيز مختبرات كلية الصيدلة

عدن/نصر باغريب:

أعلن الدكتور مهدي أحمد الحاج عميد كلية الصيدلة بجامعة عدن يوم أمس، أن مجلس الأمناء بجامعة عدن التزم بالعمل على مساندة الجهود للبحث عن مصادر تمويل يمنية أو خارجية لتجهيز مختبرات كلية الصيدلة بأحدث الأجهزة التقنية.

وأوضح الدكتور مهدي أحمد الحاج أن عملية تجهيز المبنى الجديد لكلية الصيدلة أضحى يحتل أولوية في اهتمامات رئاسة جامعة عدن ومجلس الأمناء بالجامعة لما لذلك من أهمية في مساعدة الطلاب على التطبيق العملي في مجال تخصصهم وإكسابهم مهارات عملية باستخدام أحدث الأجهزة التكنولوجيا المخبرية لإجراء التجارب العلمية وتحليل العقاقير والمحاليل الطبية والأعشاب والمركبات الكيماوية بدقة وكفاءة عاليتين.

وأشار إلى أن اجتماع مجلس الأمناء أقر تكليف كلية الصيدلة بإعداد دراسة علمية عن إمكانية إنشاء كرسي بحثي بكلية الصيدلة بجامعة عدن وذلك لتطوير مجالات البحث في التخصصات الصيدلانية الدقيقة بالاستفادة من تجربة جامعة الملك سعود في هذا المجال، مضيفاً أن اجتماع مجلس الأمناء بحث كذلك سبل إقامة وتنظيم دورات تدريبية صيفية لطلاب كليات الصيدلة في الجامعات السعودية.